النيباد في مواجهة التغييرات غير الدستورية للحكومات الافريقية

NEPAD in Confronting Unconstitutional Changes in African Governments

بن شهرة العربي ♦

جامعة أحمد بن يحي الونشريسي تيسمسيلت/ الجزائر

larbibechohra@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2025/03/11	تاريخ القبول: 2025/06/14	تاريخ النشر: 2025/07/06

الملخص:

تعتبر مبادرة النيباد وسيلة مهمة لإقامة الحكم الراشد وتحقيق اقلاع اقتصادي افريقي وضمان حياة أفضل لشعوب القارة السمراء وتحقيق التنمية المستدامة، غير أنها وفي اطار تحقيق أهدافها هذه تصطدم في كثير من الأحيان ببعض العراقيل يكون على رأسها عدم الاستقرار السياسي والأمني داخل الدول الافريقية، لأنه وكما هو متعارف عليه وطنيا واقليميا وعالميا أن القاعدة الأساسية لتحقيق النمو والاقلاع الاقتصادي هو الاستقرار السياسي والأمني للدول والانقلابات غير الدستورية التي زادت حدتها في العقدين الأخيرين في الدول القارة الافريقية.

لهذا تبذل النيباد في إطار الاتحاد الافريقي الذي يعتبر صمام الأمان لها. جهودا حثيثة في سبيل مواجهة هذه التغييرات غير الدستورية والتي تؤثر بلا شك على مسارها الانمائي.

الكلمات المفتاحية: النيباد، التنمية الافريقية، التغيرات غير الدستورية.

Abstract:

The NEPAD initiative is considered an important tool for establishing good governance, achieving African economic takeoff, ensuring a better life for the people of the African continent, and attaining sustainable development. However, in pursuing these objectives, it often faces obstacles, with political and security instability within African countries being at the forefront. As is well recognized nationally, regionally, and globally, the foundation for achieving growth and economic takeoff is political and security stability. The unconstitutional coups, which have

♦ المؤلف المرسل

intensified over the last two decades in African countries, represent a significant challenge.

Therefore, NEPAD, within the framework of the African Union, which serves as its safeguard, exerts concerted efforts to address these unconstitutional changes, which undoubtedly impact its developmental trajectory.

Keywords: NEPAD, African development, unconstitutional changes.

مقدمة:

النيباد هي ترجمة باختصار لمعنى الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا، تتضمن رؤية الاتحاد الافريقي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للقارة الافريقية، فهذه الأخيرة عانت لعقود طويلة من الاستعمار الذي عمل على نهب خيراتها ومواردها ولازال لحد الآن وتحت مسميات مختلفة وكثيرة وبطرق جديدة يعمل على استغلال دول القارة الافريقية لتحقيق المصالح للدول العظمى والغربية، لهذا كان يجب على دول القارة السمراء التوحد بغية الخروج من هذه التبعية وفرض منطقها وقوتها اتجاه مواردها الطبيعية، بل أكثر من ذلك أصبح من اليقين اقامة شراكة مع الدول المتقدمة بغية خلق مناخ التعاون قائم على أساس احترام الدول لبعضها البعض مع توجيه الجهود الدولية لإعمار وانماء القارة الافريقية سواء اقتصاديا أو اجتماعيا أو سياسيا وحتى ثقافيا، باعتباره حقا من الحقوق الدولية والذي يدخل ضمن حقوق الجيل الثالث.

اذا فعملت هذه الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا ومن خلال قادة بعض الدول الافريقية على وضع برنامج انمائي يقوم على دعم الأمن والسلام في القارة وتحقيق الحكم السياسي الرشيد واقامة اقتصاد حقيقي وفعال مع تعميق مفاهيم الديمقراطية واحترام حقوق الانسان وتحقيق الأمن الغذائي، وكذا اقامة منظومة صحية قوية تستطيع مواجهة الأزمات الصحية وتعمل على مكافحة مختلف الأمراض الفتاكة، لكن رغم هذه الجهود التي تبذل ولحد اليوم الا أن مبادرة النيباد لازالت تعاني من بعض العراقيل والعوائق خاصة الأمنية منها والسياسية والتي أدت في كثير من الحالات الى وجود تغييرات غير دستورية لبعض الأنظمة والحكومات الافريقية، مما يؤدي الى تأخر اقامة البرامج الانمائية أو حتى صرف النظر عنها.

اذا أردنا من خلال هذه الورقة البحثية التعرض الى هذه المبادرة الافريقية وتسليط الضوء عليها وعلى الأهداف التي أنشأت من أجلها مع توضيح علاقتها بمنظمة الاتحاد الافريقي الذي يعتبر صمام الأمام لها والساهر على أدائها لأدوارها من خلال مجلس الأمن والسلام الافريقي الذي يعمل على مجابهة تلك التغييرات غير الدستورية من خلال بعض الآليات القانونية التي جاء بها ميثاق الاتحاد الافريقي.

والاشكالية التي نطرحها في هذه الورقة البحثية هي:

- ماهي الاجراءات المنصوص عليها في وثائق الاتحاد الافريقي من أجل التصدي للتغييرات غير الدستورية للحكومات الافريقية؟

وفي إطار الاجابة عن هذه الاشكالية سوف نعمل على اعتماد المنهجين الوصفي والتحليلي نظرا لملاءمتها هذه المواضيع. فالمنهج الوصفي نستعمله لوضع المفاهيم حول مبادرة النيباد وكيفيات نشأتها وأجهزتها وعلاقتها بالاتحاد الافريقي، أما المنهج التحليلي نستعمله من أجل تحليل مختلف الأفكار والاتجاهات والموافق المحلية للدول والاقليمية والدولية اتجاه هذه المبادرة بصفة خاصة وتوجهات الاتحاد الافريقي بصفة عامة، مع تقييم دوره في مواجهة ومجابهة التغييرات غير الدستورية في القارة السمراء.

لهذا سوف نعتمد على التقسيم الثنائي من خلال مبحثين كالتالي:

المبحث الأول, الاطار المفاهيمي لمبادرة النيباد وعلاقتها بالاتحاد الافريقي.

المبحث الثاني: اجراءات الاتحاد الافريقي في مواجهة التغييرات غير الدستورية.

المبحث الأول: الاطار المفاهيمي لمبادرة النيباد وعلاقتها بالاتحاد الافريقي.

مبادرة النيباد تقوم على أساس ايديولوجية اعتنقها ساسة القارة الافريقية والقائمة على ضرورة التوحد من أجل تحقيق نهضة قارية شاملة على غرار تلك التي شهدتها القارة الاوروبية، فالنيباد مبادرة أقرتها ارادة مجموعة من الدول الافريقية بقيادة الجزائر وجنوب افريقيا ونيجيريا بغية انعاش القيم الافريقية وتحديث التنمية داخل مجتمعاتها وبغية التفصيل أكثر سوف نقسم هذا المبحث الى مطلبين كالتالي.

نتناول في المطلب الأول مفهوم النيباد من خلال استعراض تعريفها ومنطلقاتها وأهدافها وبرامجها، أما المطلب الثاني نتناول فيه علاقة النيباد بالاتحاد الافريقي من خلال استعراض أجهزة الهيكل التنفيذي للنيباد.

المطلب الأول: مفهوم النيباد.

ظهرت الشراكة الجديدة من أجل تنمية افريقيا كمبادرة اتخذتها رؤساء كل من الدول الجزائر وجنوب افريقيا ونيجيريا في نهاية سنة 2000 وبداية سنة 2001 وانضم اليها في وقت لاحق الرئيسان المصري والسنغالي ليشكلوا مجموعة رؤساء الدول المروجين لهذه المبادرة التي تستهدف اساسا تمكين القارة الافريقية من توفير الظروف لاستدامة السلم والتنمية وبغية التعرف أكثر على هذه المبادرة سوف نعالج ضمن هذا المطلب تعريف النيباد ومنطلقاتها (الفرع الأول) وأهدافها وبرامجها (الفرع الثاني).

الفرع الأول: تعريف النيباد ومنطلقاتها.

أعطيت العديد من التعاريف للنيباد من طرف الباحثين، فمنهم من يرى بأنها" دعوة لبقية دول العالم لإقامة شراكة مع افريقيا في تنميتها مرتكزين على برنامجها الافريقي، فهو فرصة لإقامة علاقات تعاون جديدة مبنية على المسؤولية الجماعية لتحقيق التنمية الافريقية.".[1]

وهناك من يرى بأنها " تعهد بين القادة الأفارقة يقوم على أساس رؤية مشتركة يتقاسمون من خلاله القناعة بضرورة تعجيل القضاء على الفقر ووضع بلدانهم على خطى النمو المستدام والتنمية، مع المشاركة النشطة في الاقتصاد والحياة السياسية العامة."[2]

اذا النيباد ولدت في أحضان منظمة الوحدة الافريقية والتي تحولت فيما بعد الى الاتحاد الافريقي حاليا حيث تم اعتمادها واقرارها في قمة "لوساكا" بزامبيا في جويلية 2001 حيث عزم قادة الدول الافريقية أصحاب المبادرة على أخذ زمام مستقبلهم بأيديهم مستخلصين العبر من تجاربهم الماضية، حيث اعتبروا السلم والأمن والديمقراطية والحكم الراشد واحترام حقوق الانسان عناصر لا غنى عنها لتحقيق التنمية المستدامة، كما أن أصحاب هذه المبادرة لا يحملون مسؤولية تخلف وافقار القارة الافريقية الى الاستعمار والحرب الباردة ودواليب النظام الاقتصادي الدولي لوحدهم، بل أن الحكومات الافريقية التي انتهجت سياسات فاشلة وأقصت شعوبها من مسارات التنمية تتحمل الجزء الأكبر من المسؤولية.[3]

ومن أهم منطلقات النيباد اعتبار افريقيا غنية بالموارد الطبيعية مثل البترول والغاز، ولديها ثروة حيوانية متنوعة وغطاء نباتي وفلاحي شاسع بالإضافة الى الثقافة التاريخية الضاربة في العمق يمكن استغلالها الاستغلال الأمثل من أجل النهوض بالتنمية الحقيقية على المستوى الافريقي، وهذا لا يكون الا من خلال توحيد الجهود على المستوى الافريقي بغية الانخراط في المسار التنموي.

كذلك من بين المنطلقات هو تعرض القارة الافريقية الى عملية افقار كبيرة وممنهجة من طرف الدول الغربية عن طريق الحروب والاستعمار والثورات والنزاعات المفتعلة مما أدى الى نهب خيراتها وثرواتها وجعلها متأخرة، بالإضافة الى التبعية التي تدور في فلكها أغلب الدول الافريقية من خلال الديون الخارجية والقروض المالية المكلفة من المؤسسات المالية العالمية مما سبب اضعاف السياسات التنموية وفشلها في السابق.[4]

---

[1] -فوزية خدا كرم عزيز، النيباد توجه جديد للتنمية في افريقيا، مجلة الأستاذ ، العدد (30)لسنة 2013، بغداد، ص 426.

[2] -فوزية خدا كرم عزيز ، مرجع نفسه، ص426.

[3] - بطاطاش احمد، مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا "النيباد" تحقيق التنمية ام تكريس التبعية، المجلة الاكاديمية للبحث القانوني ، عدد خاص ، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية.2017، الجزائر ص 134.

[4] - هادية يحياوي، مبادرات الحوكمة والتنمية في افريقيا – النيباد أنموذجا- مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، العدد(08) جامعة المسيلة، الجزائر، ص 314.

الفرع الثاني: أهداف وبرامج النيباد

تظهر أهداف النيباد في نوعين:

أهداف طويلة الأجل وتتمثل في القضاء على الفقر ووضع الدول الافريقية في طريق النمو المستمر والتنمية وانهاء تهميش افريقيا، وتجاوز المرأة وعزلها من الحياة العامة مع تكريس حقوقها السياسية الى جانب الرجل، والقضاء على الجهل والأمية والرقي بالتعليم بمراحله وأبعاده المختلفة خاصة التعليم العالي والبحث العلمي، مع تحسين الأوضاع الصحية من أجل مواجهة الأمراض الفتاكة والمعدية مثل الكوليرا والملاريا والتي ارتبطت بالقارة الافريقية، مع تحسين القدرة على الانجاب، وان كانت هذه عبارة عن أهداف اقتصادية واجتماعية وثقافية ،فان الأهداف السياسية أخذت الحيز الأكبر من اهتمامات النيباد وعلى رأسها بعث سياسة الحكم الراشد في البلدان الافريقية [1]وحماية حقوق الانسان.

تشمل الأهداف المحددة الأجل للنيباد تحقيق نمو في الناتج المحلي بمعدل (7%) سنويا على الأقل لمدة (15 سنة) تقريبا .وضمان تحقيق القارة لأهداف الألفية المتفق عليها من قبل الأمم المتحدة والمتعلقة بتخفيف الفقر وضمان التعليم والصحة والبيئة.

أما فيما يتعلق ببرامج النيباد فأخذت ثلاثة أبعاد:

الأول برنامج الأمن والسلام: ويتم فيه ترسيخ الخطط الطويلة المدى لتحقيق التنمية والأمن مع اكساب الحكومات الافريقية القوة والقدرة على حل نزاعاتها الداخلية.

أما الثاني هو برنامج الديمقراطية والحكم الراشد: حيث يكون أساسه تدعيم المكتسبات السياسية لدول النيباد من خلال دعم أطر الديمقراطية والشفافية وتكريس حقوق الانسان ومبدأ سيادة القانون في إطار الدعوة لقيام دول المؤسسات وأجهزة ادارية محايدة.

أما الثالث هو برنامج الحكامة الاقتصادية: والذي مفاده ترشيد الانفاق العام ووضع سياسات مدروسة لتسيير الشركات الاقتصادية مع توظيف قطاعات بذاتها بالاستراتيجية دون غيرها في العملية التنموية وهي المنشآت القاعدية، الموارد البشرية، الصحة والاتصال، الزراعة والطاقة.

---

[1] -محمد بلغالي، الحكم الراشد والتنمية المستدامة، دراسة اصطلاحية تحليلية حالة الجزائر، مجلة الدراسات الاستراتيجية، العدد(14) لسنة 2006، الجزائر، ص 47. أنظر كذلك: راوية توفيق، الحكم الراشد والتنمية في افريقيا ، دراسة تحليلية لمبادرة النيباد، القاهرة مشروع دعم التكامل الافريقي، 2005، ص 27

6- نشوى مختار حسين محمد، الآلية الافريقية لمراجعة النظراء في اطار النيباد ودور المجتمع المدني الافريقي، رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة،2014، ص 107.

المطلب الثاني: علاقة النيباد بالاتحاد الافريقي.

ان البحث عن علاقة النيباد بالاتحاد الافريقي يكشف لنا مسألة مهمة جدا مرتبطة بمدى استقلالية هذه المبادرة، أم أنها برنامج تابع للاتحاد الافريقي، فالعلاقة من حيث ظاهرها غير واضحة بينهما لأنه لا توجد علاقة تنظيمية بين المنظمتين هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن طرح مبادرة النيباد تزامن مع الاعلان عن الاتحاد الافريقي 2002ن بالإضافة الى أن لكل منهما هياكله وأجهزته التي يعمل من خلالها لكن المتتبع للظروف التي مرت بها النيباد في عمقها السياسي يلاحظ أنها مرت بمرحلتين المرحلة التي ظهرت فيها كبنية قارية مستقلة(الفرع الأول)، والمرحلة التي تحولت فيها الى برنامج للاتحاد الافريقي (الفرع الثاني).

الفرع الأول: النيباد كبنية قارية مستقلة.

ظهرت النيباد كمبادرة مستقلة عن أي مبادرة دولية واقليمية أخرى وكانت الغاية منها جعل افريقيا ملكا للإفريقيين وايجاد المكانة الهامة للقارة السمراء في الاطار الدولي دون تهميش والنهوض بالجانب الاقتصادي التنموي للقارة مع الجانب السياسي والأمني.[1]

فهي كفكرة تهتم بقضايا القارة الافريقية وعلى هذا الأساس كانت لها أجهزة خاصة بها تكمن فيما يلي:

لجنة التنفيذ الرئاسية: وهي تضم رؤساء الدول الخمس أصحاب المبادرة الى جانب رؤساء خمسة عشر- دولة أخرى تمثل في مجموعها مناطق القارة الجغرافية الخمس، وتقوم هذه اللجنة بالترويج للمبادرة وكسب التأييد الدولي لها وتحديد السياسات والأولويات الخاصة ببرامج عملها ومتابعة تنفيذها، كما تقوم بتقديم تقارير دورية عن أعمالها الى الاتحاد الافريقي.

لجنة التسيير: تتشكل من ممثلي رؤساء الدول الأعضاء في لجنة التنفيذ، وتتولى اعداد الخطط التفصيلية لبرنامج العمل والتحرك لتنفيذ المبادرة، فضلا عن دورها في ادارة الحوار مع شركاء التنمية على مستوى الممثلين الشخصيين لكسب التأييد والدول المتقدمة للجهود الافريقية لتحقيق التنمية في القارة.

المحفل الرئاسي للألية الافريقية لمراجعة النظراء: تقع عليه مهمة تقييم ومتابعة مدى التزام أعضاء المبادرة بالأهداف والبرامج المتفق عليها، فهي حسب البعض عملية تمحيص لأداء الدولة أو ممارستها في مجال معين عن طريق دول أخرى، ويتمثل الهدف من الممارسة في مساعدة الدولة التي تخضع للمراجعة في تحسين عملية القرار فيها، وتبني أفضل الممارسات والالتزام بالمعايير والمبادئ المقررة.[2]

الأمانة العامة: مقرها بريتوريا، وتعمل كجهاز فني لمساعدة لجنتي التنفيذ والتسيير في أداء مهامهما، وبالإضافة الى قيامها بالتنسيق بين أجهزة النيباد ومختلف المنظمات الاقليمية والدولية الأخرى.

---

[1] *- جون قاي نوت يوه، افريقيا والعالم في القرن القادم، بالمؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1998، ص 111.

[2] -خيري عبد الرزاق جاسم، مبادرة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في افريقيا، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، دراسات دولية ، جامعة بغداد، العدد(59) ، العراق، ص 31.

الفرع الثاني: النيباد كبرنامج للاتحاد الافريقي:

ظهر خلاف بين النيباد والاتحاد الافريقي حول تبعية الأولى للثاني وما زاد هذا الخلاف هو عدم وجود علاقة تنظيمية واضحة المعالم بينهما كما ذكرنا سابقا، وعلى هذا الأساس ساد التوتر بين مجلس السلام والأمن وأمانة النيباد، فكان الاتحاد الافريقي يصر على أنها برنامج اقتصادي تنموي تابعة له، وليست بمنظمة قارية مستقلة لها مساعي وأهداف خاصة بها، ومن أجل هذا عقد اجتماع في أديس بابا في فيفري 2003 لتحقيق مستوى أعلى من التنسيق بينهما مع توحيد العمل والجهود ونتيجة لذلك قام كل من الاتحاد الافريقي وأمانة النيباد بتحديد المبادئ ومجالات الاتفاق المشتركة بينهما في ما يخص السلام والأمن، فتم اعتبار الاتحاد الافريقي هو الهيئة القارية ذات المسؤولية الأساسية عند تنفيذ الأجندة الافريقية بشأن السلام والأمن عامة ومنع الصراعات وادارتها وحلها خاصة، كما تم اعتبار النيباد على أنها اضافة قيمة من أجل تعزيز مساعي الاتحاد الافريقي في مجالات تأييد وتعبئة الدعم لتنفيذ مبادرات سلام وأمن وطنية واقليمية وقارية.

كما تم الاتفاق على أن يشار الى أنشطة الاتحاد الافريقي ونيباد كليهما في مضمار السلام والأمن في المستقبل بوصفها استراتيجية سلام وأمن خاصة بالاتحاد الافريقي نيباد، ولهذه الغاية تم الاتفاق على أن تشمل الأسس الرئيسية لهذه الاستراتيجية مع تطوير آليات تساعد في تحقيق السلام والأمن في افريقيا مع تحسين امكانات الانذار المبكر، ومنع الصراعات وادارتها وحاها وتطوير قدرات حفظ السلام بالإضافة الى المساعدة في تعبئة الموارد من أجل صندوق الاتحاد الافريقي.

لكن هذا الاتفاق لم يدم طويلا نظرا لوجود خلافات بين القادة الأفارقة حول بعض القضايا الدبلوماسية والشخصية، الا أنه يوجد سبب آخر لفشل هذا الاتفاق هو الاختلاف المستمر والمتواصل بين النيباد ومنظمة الاتحاد الافريقي حول طبيعة النشاطات التي كانت محل تدخلها.

وبمرور الوقت بدا نشاط النيباد ينقص خاصة في ظل تغير في قادة بعض الدول الافريقية مع سعي الاتحاد الافريقي لملء الفراغ، وفي نهاية المطاف قام الاتحاد الافريقي بدمج النيباد رسميا في هياكله بوصفها أحد أجهزته في 2010/02/01 [1]

المبحث الثاني: اجراءات الاتحاد الافريقي في مواجهة التغييرات غير الدستورية:

من أهم المعوقات التي تقف أمام النيباد كبرنامج تابع للاتحاد الافريقي هي ظاهرة الاستيلاء على السلطة بغير الطرق الدستورية، مما أثر على نمو القارة الافريقية، وفي هذا الاطار عمل الاتحاد الافريقي على وضع العديد من النصوص القانونية التي تتضمن الاجراءات التي يمكن اتخاذها ضد قادة ومرتكبي

[1] - خيري عبد الرزاق جاسم، مبادرة الشراكة الجديدة من اجل التنمية في افريقيا ، المرجع السابق، ص 44.

التغييرات غير الدستورية، الانتخابات والحكامة والذي جاء ببعض العقوبات من أجل حماية أنظمة الحكم الشرعية.

انطلاقا مما ذكر أعلاه سوف نتناول ضمن هذا المبحث مفهوم التغييرات غير الدستورية (المطلب الأول)، والاجراءات التي يمكن للاتحاد الافريقي اتخاذها للتصدي لهذه التغييرات غير الدستورية بالقارة (المطلب الثاني).

المطلب الأول: مفهوم التغييرات غير الدستورية في القارة الافريقية.

نظرا للأثر السلبي للتغييرات غير الدستورية على نظم الحكم الشرعية في دول افريقيا، ولما لهذه الظاهرة من صدى على المستوى الاقليمي والدولي سوف نحاول وضع تعريف للتغييرات غير الدستورية (الفرع الأول)، ثم نبين الأساس القانوني لتصدي الاتحاد الافريقي لها (الفرع الثاني) .

الفرع الأول: تعريف التغييرات غير الدستورية.

يرى الفقه الدستوري بأن التغييرات غير الدستورية عبارة عن تغيير حكومة احدى الدول خارج إطار الاجراءات الدستورية، ويكون موجها ضد حكام تلك الدولة. وبالتالي تعتبر هذه التغييرات انقلاب على نظام الحكم القائم وليس النظام الدستوري ككل، وبالتالي السيطرة على دواليب الحكم والاستيلاء على السلطة بالطرق المخالفة لما أتت به القوانين الأساسية لهذه الدول، وبطبيعة الحال نقصد هنا الدساتير لأنها هي التي تنطوي على مختلف الطرق والاجراءات الديمقراطية التي يمكن من خلالها الوصول الى سدة الحكم، وذلك لا يكون الا في اطار انتخابات حرة ونزيهة وشفافة تفتح مجال التنافس السياسي والديمقراطي لكل من يريد الترشح.

اذا فهذه التغييرات المقصودة هي تلك التغييرات التي تكون ضد الحكام[1] وطبيعة نظام حكمهم والطاقم الحكومي الذي ينضوي تحت لوائهم.

كما تجدر الاشارة الى أن هذا التغير غير الدستوري للحكومات قد يقترن في كثير من الأحيان بتغيير الدساتير لتلك الدول التابعة لها الحكومات، وذلك ان كان الهدف من التغيير اعادة النظر في طبيعة الحكم ومحاولة البقاء فيه أكبر مدة ممكنة سواء من طرف قادة التغيير أنفسهم أو أشخاص آخرين يضعونهم لهذا الغرض.[2]

كما عرف **الميثاق الافريقي للديمقراطية الانتخابات والحكامة،** التغييرات غير الدستورية في المادة(23) على أنها "تتفق الدول الأطراف على أن استخدام الوسائل غير الشرعية التالية للوصول الى السلطة أو البقاء فيها يعتبر

[1] -الشيباني منصور ابو هعود، الديمقراطية في القانون الدولي بين المشروعية والقوة، مركز دراسات الوحدة العربية،2017 ، لبنان، ص 52.

[2] - عصام ابراهيم خليل ابراهيم، حدود السلطة التقديرية للمشرع الدستوري دراسة مقارنة، الطبعة الاولى، دار النهضة العربية، 2021، القاهرة، ص 123.

تغييرا غير دستوري للحكومات، وبالتالي يستوجب فرض عقوبات مناسبة من قبل الاتحاد، وتتمثل هذه الوسائل بحسب الميثاق فيما يلي:

- كل استيلاء على السلطة أو انقلاب عسكري ضد حكومة منتخبة ديمقراطيا
- كل تدخل من قبل مرتزقة لاستبدال حكومة منتخبة ديمقراطيا
- كل تدخل من قبل مجموعات من المنشقين المسلحين أو حركات متمردة لقلب حكومة منتخبة ديمقراطيا
- كل رفض من حكومة قائمة على تسليم السلطة للحزب أو المرشح الفائز في انتخابات حرة وعادلة ونزيهة
- كل تعديل أو مراجعة الدساتير والوثائق القانونية بالصورة التي تتعارض مع مبادئ التناوب الديمقراطي على السلطة[1].

وأضافت المادة **(28) من " بروتوكول مالابو"** صورة أخرى الى جانب الصور الأخرى المذكورة أعلاه وهي" أي تعديل جوهري للقوانين الانتخابية يتم في الأشهر الستة الأخيرة قبل الانتخابات دون موافقة غالبية الأطراف السياسية الفاعلة." [2]

الفرع الثاني: الأساس القانوني لتصدي الاتحاد الافريقي للتغييرات غير الدستورية.

يكمن الأساس القانوني للاتحاد الافريقي في منع التغييرات غير الدستورية في قانونه الأساسي[3]، والبروتوكول المحدث لمجلس السلم والأمن الافريقي والميثاق الافريقي للديمقراطية، الانتخابات والحكامة.

حيث نص القانون الأساسي للاتحاد في المادة(30) على أن الحكومات التي تصل الى السلطة بوسائل مخالفة للدستور لا تقبل منها المشاركة في أنشطة الاتحاد، وامتدادا لهذا الاجراء والتزام الاتحاد الافريقي لتعزيز مبادئ الديمقراطية عموما فان البروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلم والأمن الافريقي[4] والذي يشير الى حق التدخل لحماية النظام الدستوري في حالة وجود تهديد خطير للنظام الشرعي مثل الانقلابات كما ينص البروتوكول في مادته(07) على أن " مجلس السلم والأمن يفرض وفقا لإعلان **"لومي"** عقوبات كلما حدث تغيير غير دستوري للحكومة في بلد عضو."

من خلال ما ذكر أعلاه نلاحظ أن جميع الوثائق المتعلقة بالاتحاد الافريقي منحته حق المنع والحظر بالإضافة الى حق التصدي للتغييرات غير الدستورية التي تقع على الانظمة الحاكمة والشرعية في دول القارة

---

[1] -الميثاق الافريقي للديمقراطية، الانتخابات و الحكامة، اعتمد خلال الدورة العادية الثامنة للاتحاد في 30 جانفي 2007، والذي دخل حيز النفاذ بتاريخ 15 فيفري 2012.

[2] - البروتوكول المتعلق بتعديل بروتوكول النظام الأساسي للمحكمة الافريقية للعدل وحقوق الانسان في 27 جوان 2014.

[3] - القانون الأساسي للاتحاد الافريقي دخل حيز النفاذ في 26 ماي 2001..

[4] - البروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلم والأمن الافريقي المعتمد في دوربان بجنوب افريقيا في جويلية 2002.

الافريقية، وهذا حفاظا على الأمن والسلم وخاصة الاستقرار السياسي للدول داخل القارة التي طالما عانت من الاستعمار الغربي، فلا يمكن بالتالي بعدما تخلصت منه، أن تقع في مواجهات سياسية متضاربة قد تكون مفبركة تمنعها من تحقيق التنمية الاقتصادية وحق التمتع بمواردها وثرواتها المتنوعة.

المطلب الثاني: اجراءات الاتحاد الافريقي في التصدي للتغييرات غير الدستورية.

يمكن تقسيم هذه الاجراءات حسب طبيعتها والنتائج التي تؤدي اليها الى قسمين اثنين، اجراءات دبلوماسية (الفرع الأول)، واجراءات ردعية تعتمد على القوة في التدخل (الفرع الثاني)

الفرع الأول: الاجراءات الدبلوماسية للاتحاد الافريقي في التصدي للتغييرات غير الدستورية.

تتمثل هذه الاجراءات في تلك الطرق التي يمكن القول عنها بأنها طرقا سياسية أو دبلوماسية، والعلة في ذلك أن الاتحاد الافريقي يضغط من خلالها من أجل استعادة نظام الحكم الشرعي للسلطة واستبعاد كل من كان له يد في احداث التغييرات غير الدستورية، ومن أجل ذلك يجب اللجوء الى المساعي الدبلوماسية بين الاتحاد الافريقي وقادة الانقلاب أو التغيير، أما في حالة فشلها يتم الانتقال الى طرق أخرى.

حيث يعتبر اجراء تعليق عضوية الدولة للطرف الذي نص عليه القانون الأساسي للاتحاد الافريقي من خلال المادة (30)، والمادة (25) من الميثاق الافريقي للديمقراطية، الانتخابات والحكامة، إجراء فوريا ولا يؤثر على استمرار الدولة الطرف خاضعة لالتزاماتها اتجاه الاتحاد لذلك تظل الدولة الطرف خاضعة لالتزاماتها بتسديد ودفع مساهماتها في ميزانية الاتحاد رغم تعليق العضوية، مثل ما حدث **"لمالي"** بعد الانقلاب ضد الرئيس **"أمادو توماني توري"** المنتخب ديمقراطيا في 2012/03/22 أي قبل شهر من انتهاء عهدته الانتخابية وبناء عليه قرر مجلس السلم والأمن الافريقي تعليق عضوية دولة مالي في أنشطة الاتحاد الافريقي طبقا لنص المادة(25) من الفصل الثامن للميثاق الافريقي من 2012/03/22 الى غاية 2012/10/24.[1]

كما أن فرض عقوبات على منفذي التغيير غير الدستوري يعتبر من بين الاجراءات التي يتصدى بها الاتحاد الافريقي لقادة أو القائمين على التغيير غير الدستوري، حيث نصت المادة (25) من الميثاق الافريقي للديمقراطية، الانتخابات و الحكامة على أنه " يجوز للمؤتمر أن يقرر فرض أشكال أخرى من العقوبات على مقترفي التغييرات غير الدستورية للحكومات بما في ذلك فرض عقوبات اقتصادية."

وبالتالي نجد أن النظام الداخلي لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات الافريقية ومن خلال المادة(37) نص على التنفيذ الفوري للعقوبات ضد النظام الذي يرفض العودة الى الشرعية الدستورية، وتتمثل هذه العقوبات فيما يلي:

[1]- شمامة خيرالدين، التدخل العسكري الفرنسي-مالي بين خصوصية الأزمة المالية، والمصالح الاستراتيجية والشرعية القانونية، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المدرسة الوطنية للعلوم السياسية، المجلد (01)، العدد(02)، 2014، ص 60.

- عدم منح التأشيرة لقادة ومنفذي التغيير غير الدستوري
- فرض قيود على التجارة
- تقييد اتصالات الحكومة مع الحكومات الأخرى
- توقيع أي عقوبة أخرى يرى أو يوصي بها مجلس السلم والأمن الافريقي

بالإضافة الى ذلك نص الميثاق الافريقي للديمقراطية، الانتخابات و الحكامة في الفقرة الرابعة من المادة(25) على فرض عقوبات أخرى على قادة التغيير أهمها المنع من حق اللجوء السياسي لكل من يثبت تورطه في اسقاط نظام حكم ديمقراطي وكذا حرمانهم من المشاركة في الانتخابات المنظمة لاستعادة الأنظمة الديمقراطية، ومن شغل مناصب المسؤولية في مختلف المؤسسات السياسية لدولهم، وفضلا عن ذلك فانه يمكن محاكمة قادة الانقلاب أمام المحكمة الافريقية للعدل وحقوق الانسان والشعوب وهذا من خلال الفقرة الخامسة من المادة (25) من الميثاق الافريقي للديمقراطية، الانتخابات والحكامة.[1]

الفرع الثاني: الاجراءات الردعية التي تعتمد على القوة في التدخل.

يلجأ الاتحاد الافريقي الى القوة والتدخل في حال فشل جميع الطرق السياسية أو عدم تحقيقها للأهداف المسطرة من خلال استعادة الشرعية الدستورية، ويستمد الاتحاد شرعيته في الاعتماد على القوة والتدخل منه خلال قانونه الأساسي والبروتوكول المعدل لهن وكذلك البروتوكول المنشئ لمجلس السلم والأمن الافريقي، وتظهر الأهمية القانونية لحق الاتحاد الافريقي في التدخل وفقا لعدة اعتبارات أهمها[2]:

- اقرار التدخل يصدر عن مؤتمر رؤساء الدول والحكومات وهذا يعني موافقة جميع الدول الأعضاء بالإجماع أو على الأقل بأغلبية ثلثي الدول الأعضاء في الاتحاد، وان تعذر توفر الاجماع وهذا يمثل ضمانة كافية لعدم التعسف في استخدام حق الاتحاد في التدخل
- كما أن حق التدخل هذا ليس مطلقا للاتحاد الافريقي وانما هو مقيد بجرائم معينة وفقا للنص الوارد في القانون الأساسي.[3]

اذا نلاحظ بأن الاتحاد الافريقي يمكن له التدخل بالقوة وفقا للاعتبارات المذكورة سلفا وعندما تكون هناك المبررات الحقيقية والتي تتمثل في وجود ظروف خطيرة تتمثل في جرائم الحرب والابادة الجماعية والجرائم

[1] -عبد المنعم جاطي، دور الاتحاد الافريقي في التصدي للتغييرات غير الدستورية بالقارة الافريقية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ، المجلد (08)، العدد(01)، سنة 2021، جامعة باتنة، كلية الحقوق ، الجزائر، ص 529.

[2] -عبد الرزاق عادل، افريقيا في اطار منظمة الوحدة الافريقية و الاتحاد الافريقي، رؤية مستقبلية، دراسة وثائقية وتحليلية في اطار العلاقات السياسية الدولية، الهيئة المصرية العامة للكتاب،(2007) مصر، ص157.

[3] -أبو العينين محمود، الاتحاد الافريقي وامكانيات احلال السلم والأمن في القارة الافريقية في الاتحاد الافريقي ومستقبل القارة الافريقية ، مركز البحوث الافريقية، جامعة القاهرة،2001، مصر، ص226.

ضد الانسانية، وقد تم اضافة حالة أخرى لهذا التدخل تتمثل في ما جاء بع تعديل القانون الأساسي للاتحاد الافريقي سنة (2003) بمبادرة من بعض الدول الافريقية ،أين أضاف هذا التعديل للمادة (04) حالة جديدة وهي حالة وجود تهديد خطير للنظام الشرعي، بحيث يمكن للدولة العضو طلب التدخل اذا كانت هناك عوامل وظروف ومعطيات خطيرة وجسمية تهدد استقرارها السياسي وأمنها الوطني، وذلك بغية اعادة السلم والأمن في اطار احترام المبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان وسيادة القانون والحكم الراشد، وهي المبادئ التي تعهدت من أجلها الدول الافريقية الأطراف في الاتحاد من أجل تجسيدها على أرض الواقع.

وبالتالي وحسب رأينا للاتحاد الافريقي ووفقا لتلك المبادئ التي جاء بها الميثاق الافريقي للديمقراطية، الانتخابات والحكامة التدخل في أي دولة عضوا في حالة عدم احترامها لحقوق الانسان والديمقراطية ان كان هناك تهديد جسيم لنظام الحكم الشرعي والقائم[1]، كما أن هذا التدخل يجد أساسه في البروتوكول المنشئ لمجلس الأمن والسلم الافريقي وهذا في كل من ديباجته وكذا في العديد من مواده وعلى رأسها المادة(04) والتي نصت على حق الاتحاد الافريقي في التدخل في أية دولة عضو في أعقاب مقرر صادر عن المؤتمر فيما يتعلق بظروف خطيرة مثل جرائم الحرب والابادة الجماعية والجرائم ضد الانسانية.

خاتمة:

من خلال هذه الدراسة لاحظنا أن للاتحاد الافريقي الكثير من النصوص والوثائق التي تمنحه اجراءات مختلفة للتصدي للتغييرات غير الدستورية في القارة الافريقية منها القانون الأساسي الخاص به، بالإضافة الى الميثاق الافريقي للديمقراطية، الانتخابات والحكامة، لكن يبقى التفعيل الحقيقي لهذه النصوص والوثائق القانونية للدول الأعضاء، فهي وحدها القادرة على تكريس الآليات القانونية للدول الأعضاء فهي وحدها القادرة على تكريس الآليات القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية للمحافظة على نظام الحكم من جهة، ومن جهة أخرى تغليب الارادة الجماعية الافريقية على المصالح والامتيازات الشخصية خاصة في ظل التكالب **"الأورو الأمريكي"** على ثروات القارة السمراء وخيراتها.

ومن هذا المنطلق نلاحظ ذلك الضعف الواهن على الدور الذي يقوم به الاتحاد الافريقي وهو ما يمكن استخلاصه في تواصل تلك التغييرات غير الدستورية والانقلابات المدبرة، بل أكثر من حيث أفرزت هذه التغييرات غير الدستورية التي تحولت بعد مرور الوقت الى أنظمة حكم بقوة قانون الواقع غير مكترثة للالتزام القاري الواقع على عاتقها وغير آخذة بعين الاعتبار الاتحاد الافريقي من جهة أخرى.

[1] -على الرغم من وجود الكثير من الدول من رفت الحالة الأخيرة التي جاء بها تعديل 2003 للقانون الأساسي للاتحاد الافريقي- التدخل في حالة الخطر الجسيم الذي يهدد نظام الحكم الشرعي- على اعتبار أنه يمثل تدخل في الشؤون الداخلية للدولة، الا أنه من جهة أخرى يمثل حماية قانونية دولية واقليمية في نفس الوقت لحماية الأنظمة الشرعية وحماية حكوماتها، فهذا لا يعتبر تدخلا في الشأن الداخلي وانما هو تدخل ضد التغيير غير الدستوري الذي تم على حساب ارادة الحكومة الشرعية.

لذلك توصلنا الى مجموعة من النتائج ضمن هذه الدراسة كالتالي:

- مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا-النيباد- لم تكن في مستوى تطلعات الدول الافريقية رغم الأهداف التي سطرت لها الآليات التي وضعت لأجلها والسبب يعود في ذلك الى اختلاف مصالح قادة الدول الافريقية، وبناء فكرة المبادرة على وهم دعم العالم المتقدم لها.
- قارة افريقيا لها امكانيات مادية وبشرية بالإضافة الى ثرواتها الطبيعية المتنوعة والمناخ السائد وحتى الموقع الجغرافي، فان عملت على استغلال تفوقها في هذه المصادر تماشيا مع ظروف الواقع فإنها سوف تستطيع أن تعكس الوضع المناسب لها على المستوى القاري وعلى المستوى العالمي.
- وجود ارادة سياسية واقتصادية غربية تعمل على ربط مصالح القارة الافريقية من تنمية وتطور واستقرار سياسي وأمني بمصالحها الضيقة والتي هي حتما تجعلها تابعة لها.
- تنفيذ الوثائق والنصوص القانونية المرتبطة بالاتحاد الافريقي ضد التغييرات غير الدستورية تحتاج الى الجدية والحزم الفعال خاصة فيما يخص تدخل مجلس السلم والأمن الافريقي في الدولة الطرف لأجل ضمان استقرار نظام الحكم فيها، أو فرض منطق القوة لأجل استعادته.

وكبقية البحوث الأخرى نضع مجموعة من التوصيات كالتالي:

- يجب على قادة الدول الافريقية ترك الخلافات الشخصية والمصالح الذاتية على جنب، وتكثيف وتوحيد جهودهم من أجل بعث الآليات المؤسساتية للاتحاد الافريقي للقيام بدوره على أكمل وجه، وبعث برامج تنموية حقيقية تقوم على التخطيط السياسي الناجح وفرض منطق المسؤولية والمحاسبة ضد الفاسدين والمقصرين داحل كل دولة افريقية.
- العمل على الاستغلال الأمثل لموارد القارة الافريقية بما يتماشى مع مقدراتها وظروفها الخاصة بها مع ايجاد علاقات بينية بين دول القارة بدلا من العلاقات مع الدول الغربية.
- تكييف الوثائق والنصوص القانونية للدول الافريقية مع وثائق ونصوص الاتحاد الافريقي وسعي هذه الدول في التصديق على الميثاق الافريقي للديمقراطية، الانتخابات والحكامة، وكذا في التصديق على بروتوكول **"مالابو"** المنشئ للمحكمة الافريقية للعدل وحقوق الانسان والشعوب بالإضافة الى البروتوكول المعدل للقانون الأساسي للاتحاد الافريقي.
- العمل داخل الاتحاد الافريقي من أجل ايجاد علاقات قائمة على المصالح المتبادلة بينه وبين مختلف المنظمات الأخرى القارية والدولية بغية التركيز على تنسيق العمل فيما بين المؤسسات والمنظمات الدولية أكثر، لأن الواقع أثبت أن الدول- خاصة الدول المتقدمة- تضع مصالحها الشخصية كأولوية على المصالح

العامة، بالإضافة الى أن هذا التنسيق الدولي يشكل ضغط على الدول الغربية من أجل توجيه سياساتها نحو خدمة الدول الأخرى وليس استغلالها.

قائمة المصادر والمراجع:

1. أبو العينين محمود، الاتحاد الافريقي وامكانيات احلال السلم والأمن في القارة الافريقية في الاتحاد الافريقي ومستقبل القارة الافريقية ، مركز البحوث الافريقية، جامعة القاهرة،2001، مصر.
2. البروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلم والأمن الافريقي المعتمد في دوربان بجنوب افريقيا في جويلية 2002.
3. البروتوكول المتعلق بتعديل بروتوكول النظام الأساسي للمحكمة الافريقية للعدل وحقوق الانسان في 27 جوان 2014.
4. بطاطاش احمد، مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا "النيباد" تحقيق التنمية ام تكريس التبعية، المجلة الاكاديمية للبحث القانوني ، عدد خاص ، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية.2017، الجزائر.
5. جون قاي نوت يوه، افريقيا والعالم في القرن القادم، بالمؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1998.
6. خيري عبد الرزاق جاسم، مبادرة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في افريقيا، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، دراسات دولية ، جامعة بغداد، العدد(59)، العراق.
7. شمامة خيرالدين، التدخل العسكري الفرنسي- بمالي بين خصوصية الأزمة المالية، والمصالح الاستراتيجية والشرعية القانونية، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المدرسة الوطنية للعلوم السياسية، المجلد (01)، العدد(02)، 2014.
8. الشيباني منصور ابو هميد، الديمقراطية في القانون الدولي بين المشروعية والقوة، مركز دراسات الوحدة العربية 2017، لبنان.
9. عبد الرزاق عادل، افريقيا في اطار منظمة الوحدة الافريقية و الاتحاد الافريقي، رؤية مستقبلية، دراسة وثائقية وتحليلية في اطار العلاقات السياسية الدولية، الهيئة المصرية العامة للكتاب،(2007) مصر.
10. عبد المنعم جماطي، دور الاتحاد الافريقي في التصدي للتغييرات غير الدستورية بالقارة الافريقية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ، المجلد (08)، العدد(01)، سنة 2021، جامعة باتنة، كلية الحقوق ، الجزائر.
11. عصام ابراهيم خليل ابراهيم، حدود السلطة التقديرية للمشرع الدستوري دراسة مقارنة، الطبعة الاولى، دار النهضة العربية، 2021، القاهرة.
12. فوزية خدا كرم عزيز، النيباد توجه جديد للتنمية في افريقيا، مجلة الأستاذ ، العدد (30)لسنة 2013، بغداد.
13. القانون الأساسي للاتحاد الافريقي دخل حيز النفاذ في 26 ماي 2001..
14. محمد بلغالي، الحكم الراشد والتنمية المستدامة، دراسة اصطلاحية تحليلية حالة الجزائر، مجلة الدراسات الاستراتيجية، العدد(14) لسنة 2006، الجزائر، ص 47. أنظر كذلك: راوية توفيق، الحكم الراشد والتنمية في افريقيا ، دراسة تحليلية لمبادرة النيباد، القاهرة مشروع دعم التكامل الافريقي، 2005 .
15. الميثاق الافريقي للديمقراطية، الانتخابات و الحكامة، اعتمد خلال الدورة العادية الثامنة للاتحاد في 30 جانفي 2007، والذي دخل حيز النفاذ بتاريخ 15 فيفري 2012.
16. نشوى مختار حسين محمد، الآلية الافريقية لمراجعة النظراء في اطار النيباد ودور المجتمع المدني الافريقي، رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة،2014.
17. هادية يحياوي، مبادرات الحوكمة والتنمية في افريقيا – النيباد أنموذجا- مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، العدد(08) جامعة المسيلة، الجزائر.